



البيان الذي أدلى به سعادة السيد خورخي لومانكو (المكسيك)

نائب - رئيس جمعية الدول الأطراف

يوم العدالة الجنائية الدولية

17 تموز/يوليو 2011

في 1 حزيران/يونيو 2010، في الجلسة العامة الرابعة للمؤتمر الاستعراضي لنظام روما الأساسي في كمبالا، اعتمدت الدول الأطراف بالتوافق إعلان كمبالا الذي أكدت به مجدداً التزامها بنظام روما الأساسي وتنفيذه تنفيذاً كاملاً. ومسترشدة بروح متجددة من التعاون قررت الدول الأطراف، من بين أمور كثيرة أخرى، الاحتفال بـ 17 تموز/يوليو كيوم للعدالة الجنائية الدولية.

إن هذا التاريخ يميّز ذكرى ليلة 17 تموز/يوليو 1998، عندما توصل المجتمع الدولي إلى معلماً تاريخياً باعتماده نظام روما الأساسي. وكما نعلم جميعاً، فإن اعتماد النظام الأساسي كان خطوة هامة جداً نحو إنهاء الإفلات من العقاب لمرتكبي أشد الجرائم خطورة التي تشكل موضع الاهتمام الدولي - الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية، والعدوان - والتي تهدد السلام والأمن والرفاهية في العالم.

عام 2011 هو أول فرصة لإحياء هذه المناسبة العظيمة، يوم العدالة الجنائية الدولية. الهدف الرئيسي للاحتفال هذا العام هو لوضع 17 تموز/يوليو ضمن العموم والجاهير على المستوى العالمي من خلال الأنشطة التي تنظمها المحكمة في لاهاي وفي مكاتبها الميدانية.

على الرغم من أن المحكمة ستفقد هذه الاحتفالات، بكونها المبادرة بيوم العدالة الجنائية الدولية، فإننا نتوقع من الجهات الفاعلة الأخرى، مثل الأمم المتحدة والمحكمة الخاصة، بأن تشارك في هذه المبادرة. إن التزام مشاركة الدول الأطراف من خلال بيانات رفيعة المستوى، والتعهدات وأحداث رمزية مثل الندوات والمؤتمرات، ضروري جداً. وبنفس القدر من الأهمية هو أن تقوم المحكمة الجنائية الدولية باستهداف المجتمعات الحقوقية والأكاديمية فضلاً عن المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني. تبقى هذه العناصر الفاعلة بغاية الأهمية ليس فقط في نشر المعلومات عن المحكمة وأنشطتها وحسب، ولكن أيضاً في العمل بشكل "ضميرنا"، وبالتالي ستلعب دوراً حاسماً في رفع مستوى الوعي حول هذا اليوم المتميز.

منذ انعقاد المؤتمر الاستعراضي في عام 2010، أصبحت خمسة من الدول أطرافاً في نظام روما الأساسي وهي: غرينادا، جمهورية مولدوفا، سانت لوسيا، سيشيل وتونس. لذلك لقد شهد العام المنصرم فترة ناجحة أخرى للمحكمة وللعدالة الدولية. إن هذا لا يثبت التزام عدداً متزايداً من البلدان بنظام روما الأساسي وحسب، لكنه يرسل أيضاً رسالة قوية للمجتمع الدولي مواصلة تعزيز جهوده للتيقن من أن يتم التحقيق في أبشع الجرائم وإقامة العدالة.

تكون الاحتفالات في بعض الأحيان فرصاً مناسبة للتفكير أيضاً. وكمؤشر واضح لنضوج نظام المحكمة الجنائية الدولية، لقد قررت المحكمة والدول الأطراف على تضافر الجهود والمشاركة سوية في عملية مراجعة الحكم الرشيد، مع الاحترام الكامل لاستقلالية المحكمة القضائية. لقد أصبح فريق الدراسة بشأن الحكم الرشيد منصة استثنائية للحوار بين المحكمة والدول الأطراف، حيث يمكن مناقشة المخاوف والتوقعات بطريقة معقولة بناءً، وذلك خلال قيامنا بتعميق عملية بناء المؤسسات لتخفيض الاعتماد على الشخصيات القوية وزيادة الاعتماد على مؤسسات أقوى. لقد حققت هذه العملية فهماً أفضل ليس للتحديات لتحسين عمليات النظام بأكمله وحسب، بل أيضاً للعديد من نقاط

قوتها، وبالتالي تمكنت من تحويل حتى أولئك الذين كانوا في البداية متشككين من هذا العمل. في هذا السياق، لا يسعني إلا الإشادة برؤية الرئيس سونغ.

وبقيامنا بإطلاق يوم العدالة الجنائية الدولية هذا الصباح فإننا نبدأ أيضا عملية تفضي إلى الاحتفال بالذكرى السنوية العاشرة لإنشاء المحكمة الجنائية الدولية في عام 2012 . وأود أن أعتنم هذه الفرصة لأحث جميع أصحاب المصالح، ومجتمع المحكمة الجنائية الدولية بوجه عام، للمشاركة بشكل ناشط في التحضير للاحتفال في هذه المناسبة الخاصة.

إن يوم العدالة الجنائية الدولية هو مناسبة مثالية للاحتفال بأسرة المحكمة الجنائية الدولية المتنامية للإثبات بأن الالتزام بمكافحة الإفلات من العقاب هو أقوى من أي وقت مضى. ولذلك فإنني أفتخر وأتشرف بأن أفتتح هذا الاحتفال المميز اليوم ولإطلاق الاحتفال باليوم الأول من العدالة الجنائية الدولية في 17 تموز/يوليو 2011.

لاهأي، 7 تموز/يوليو 2011.
